

مضى عام على إعلان فاشية فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جائحة عالمية، عام من الخسائر الفادحة في الأرواح والأرزاق. ومثل الكثيرين في مختلف أنحاء العالم، فإن أعضاء الفريق القائم على إعداد تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" فقدوا أيضا أعزاء لهم وقعوا ضحايا استشراف هذه الجائحة. وتشكل الخسائر البشرية المتزايدة حول العالم وملايين البشر الذين ما زالوا عاطلين عن العمل علامتين مريرتين على قسوة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي لا يزال المجتمع العالمي يواجهها.

ومع ذلك، حتى وسط أجواء عدم اليقين التي تكتنف مسار الجائحة، فإن بشائر الخروج من هذه الأزمة الصحية والاقتصادية تزداد وضوحا يوما بعد يوم. فقد أصبح لدينا الآن، بفضل براعة المجتمع العلمي، عدة لقاحات يمكن أن تحد من شراسة العدوى وتكرار الإصابة بها. وعلى مسار متواز، أدى التكيف مع الحياة في ظل الجائحة إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي رغم تقييد حرية الحركة بوجه عام، مما ترتب عليه حدوث انتعاش فاق التوقعات، في المتوسط، في مختلف المناطق حول العالم. وتحسن الآفاق الاقتصادية أكثر بفضل الدعم الإضافي من المالية العامة في بعض الاقتصادات (خاصة في الولايات المتحدة) - فضلا عن الاستجابة غير المسبوقة من المالية العامة في السنة الماضية والتيسير النقدي المستمر.

وننتوق الآن أن يحقق الاقتصاد العالمي تعافيا أقوى في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ مقارنة بتنبؤاتنا السابقة، إذ يتوقع أن يبلغ النمو ٦٪ في ٢٠٢١ و ٤,٤٪ في ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن هذه الآفاق محفوفة بتحديات جسام تتعلق بالتباين في سرعة التعافي عبر البلدان وداخل كل بلد واحتمال استمرار الضرر الاقتصادي الناجم عن الأزمة.

ووفقا لما يؤكداه الفصل الأول من التقرير، تشهد حاليا كل مناطق العالم ومختلف شرائح الدخل حالات تعاف متعدد السرعات، مرتبطة بالفروق الشاسعة في وتيرة نشر اللقاحات، وحجم الدعم المقدم من السياسات الاقتصادية، والعوامل الهيكلية مثل الاعتماد على السياحة. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة هذا العام مستوى ما قبل كوفيد-١٩، بينما لن تعود بلدان كثيرة ضمن هذه المجموعة إلى مستوياتها السابقة قبل كوفيد-١٩ إلا في عام ٢٠٢٢. وبالمثل، على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، عادت الصين بالفعل إلى مستوى إجمالي الناتج المحلي لما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٠، بينما لا يتوقع أن تحقق بلدان أخرى الأمر ذاته حتى وقت متأخر من عام ٢٠٢٣.

ومن المرجح أن تخلق مسارات التعافي المتباينة فجوات أوسع كثيرا في المستويات المعيشية بين البلدان النامية وغيرها من البلدان، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. فالخسائر التراكمية المتوقعة في نصيب الفرد من الدخل على مدار الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، مقارنة بتنبؤات ما قبل الجائحة، تعادل ٢٠٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (باستثناء الصين)، بينما يتوقع أن تكون الخسائر أقل نسبيا في الاقتصادات المتقدمة، بحيث تبلغ ١١٪. وترتب على ذلك ضياع المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر، حيث يتوقع سقوط ٩٥ مليون نسمة آخرين في براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، وازدياد عدد من يعانون من نقص التغذية بواقع ٨٠ مليون نسمة.

ومع تعمق فهمنا لكيفية انتقال الصدمة عبر القطاعات والحدود، واستنادا إلى خبرتنا السابقة مع فترات الركود العميق، فقد أصبحنا في الوقت الراهن قادرين بشكل أفضل على تقييم الخسائر مرجحة الحدوث على المدى المتوسط. وتسترشد توقعاتنا بالنسبة للضرر الاقتصادي المتواصل والندوب الغائرة على المدى المتوسط بكثير من المتغيرات - أي الفروق في درجة الانكشاف الأولي للصدمة، والهياكل الاقتصادية، والدعم على صعيد السياسات - حسبما ترد مناقشته في الفصل الثاني. ورغم التوقعات بأن تكون خسائر الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط أقل مما كانت عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فإن نمط الضرر الاقتصادي عبر البلدان يرجح أن يكون مختلفا هذه المرة، في ظل زيادة معاناة البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة مقارنة بتداعيات الأزمة التي شهدناها قبل عقد مضى عندما كانت الاقتصادات المتقدمة أكثر تضررا.

غير أن هذا التباين لا يقتصر فقط على الأوضاع فيما بين البلدان وإنما داخل كل بلد أيضا. ووفقا لما ترد مناقشته في الفصل الثالث (وفي عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي)، فإن عدم المساواة في توزيع الدخل ضمن حدود البلد الواحد سيزداد على الأرجح نظرا لأن العمالة الشابة وهؤلاء الأقل مهارة نسبيا لا يزالون يتحملون عبئا أكبر ليس في الاقتصادات المتقدمة فحسب بل كذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي هذه المجموعة الأخيرة، لا تزال معدلات توظيف النساء أقل من معدلاتها بالنسبة للرجال، مما يتسبب في تفاقم هذه التفاوتات. وتعكس بعض هذه الآثار كيفية تأثير الأزمة في بعض القطاعات أكثر من غيرها، حيث تراجع معدلات التوظيف بدرجة أكبر في تلك القطاعات التي تتسم بدرجة أكبر من تركيز العمالة الشابة أو العمالة الأقل مهارة بالإضافة إلى القطاعات الأكثر عرضة للأتمتة. ونظرا لأن الأزمة أدت إلى تسريع قوى التحول نحو الرقمنة والأتمتة، فمن غير المرجح عودة الكثير من الوظائف الضائعة، مما يستدعي إعادة توزيع العمالة بين القطاعات المختلفة - الأمر الذي يقترن في حد ذاته غالبا بتداعيات كبيرة على مستويات الدخل.

ولكن هناك درجة عالية من عدم اليقين تحيط بهذه التوقعات، في ظل وجود مخاطر محتملة عديدة بقصور النتائج عن التوقعات وتجاوزها. فالكثير من الأمور لا يزال يتوقف على نتيجة السباق بين الفيروس واللقاحات. وبينما يمكن لزيادة التقدم على مستوى اللقاحات أن يحسن التنبؤات، فإن السلالات الجديدة المتحورة من الفيروس التي تقاوم اللقاحات يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حاد في التنبؤات. كذلك يسهم التباين الكبير في سرعات التعافي في زيادة توقعات التباين في مواقف السياسات. فقد شهدنا في الأشهر الأخيرة زيادات حادة في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وهو ما يعكس جزئيا تعديلات توقعات الأسواق بشأن الوتيرة التي سيتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في العودة إلى السياسة النقدية العادية مع تحسن آفاق النمو في الولايات المتحدة. ووفقا لما وردت مناقشته في الفصل الرابع (وفي عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، لا ينبغي أن تشكل مثل هذه الزيادات أي صعوبات على البلدان الأخرى إذا كانت ذات طابع منتظم وتعكس قوة توقعات النمو. أما إذا جاءت هذه الزيادات انعكاسا لشعور بأن السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة ستضطر إلى التحول فجأة إلى موقف متشدد مع ازدياد زخم التعافي، عندئذ يحتمل أن تنتقل تداعيات سلبية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا سيما بين تلك الاقتصادات ذات المديونية العالية والاحتياجات التمويلية الكبيرة. وقد يترتب على ذلك انعكاس أوضاع هذه الاقتصادات أكثر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ولتجنب الوصول إلى هذه النتائج المتباينة، ينبغي، في المقام الأول، حل الأزمة الصحية في كل مكان. وفي الوقت نفسه، سوف يتعين أن تعمل السياسات الاقتصادية على الحد من الضرر المستمر، وتأمين التعافي، والتأهب لعالم ما بعد الجائحة، مع مراعاة حيز السياسات متاح. وحتى الآن، أدت الإجراءات غير المسبوقة على مستوى السياسات الاقتصادية إلى الحيلولة دون

الوصول إلى نتائج أشد سوءاً - حيث تشير تقديراتنا إلى أن الانهيار الحاد الذي شهده العام الماضي كان ليصل إلى ثلاثة أضعاف حجمه على الأقل لولا الدعم السريع على مستوى السياسات في جميع أنحاء العالم. وباتت هناك بلدان كثيرة تعاني أكثر من ضيق الحيز المتاح من السياسات وارتفاع مستويات المديونية مقارنة بالفترة التي سبقت الجائحة. لذا ينبغي أن تصبح السياسات موجهة بدقة أكبر لكي تحافظ على قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي في هذه الفترة التي تكتنفها أجواء عدم اليقين في الوقت الذي تتكشف نتائج السباق بين الفيروس واللقاحات.

وسيكون من الضروري اعتماد منهج مصمم لكل حالة، بحيث يتم ضبط السياسات بدقة حسب المرحلة التي بلغت الجائحة، وقوة التعافي الاقتصادي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد على حدة. ووفقاً لما وردت مناقشته في هذا التقرير، فمع استمرار الجائحة، ينبغي أن تولي السياسات الأولوية للإنفاق على الرعاية الصحية - أي على إنتاج اللقاحات وتوزيعها، والعلاجات، والبنية التحتية للرعاية الصحية - إلى جانب تقديم الدعم من المالية العامة الموجه بدقة للمستحقين من الأسر والشركات المتضررة. ومع إحراز التقدم نحو التعافي وعودة أسواق العمل إلى أوضاعها العادية، ينبغي سحب هذا الدعم الموجه بالتدريج لتجنب حالات الهبوط المفاجئ. وفي تلك المرحلة، ينبغي زيادة التركيز على إعادة تدريب العمال وإكسابهم مهارات جديدة، مع توفير دعم الدخل حسب الحاجة لمساعدتهم على اجتياز الفترة الانتقالية، مع التوسع في الوقت نفسه في توفير إعانات دعم تعيين العمالة لتكون حافزاً لخلق الوظائف. ومن الممكن تسهيل إعادة توزيع العمالة بتسريع إجراءات الإفلاس وتبسيطها. وسوف يتعين تكريس الموارد الكافية لوقف خسائر التعلم بين الأطفال الذين فقدوا وقتاً تعليمياً في المدارس أثناء الجائحة، وذلك بزيادة الإنفاق على التعليم، على سبيل المثال.

وبمجرد انتهاء الأزمة الصحية، يمكن زيادة تركيز الجهود المبذولة على مستوى السياسات على بناء اقتصادات تتسم بالصلابة والاحتوائية وتكون أكثر اخضراراً، بهدف دعم مسيرة التعافي وزيادة الناتج الممكن، على حد سواء. وفي هذا الشأن، ينبغي أن تتضمن الأولويات الاستثمار في البنية التحتية الخضراء للمساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ، وتقوية برامج المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكبح تزايد عدم المساواة، واتخاذ مبادرات لتعزيز الطاقة الإنتاجية والتكيف مع ازدياد تحول الاقتصاد نحو الرقمنة، وتسوية أعباء المديونية المفرطة.

غير أن تمويل هذه المساعي سيكون أسهل بالنسبة لبعض البلدان مقارنة بغيرها. ففي حالة البلدان ذات الحيز المالي المحدود سيكون من الضروري تطوير إدارة الإيرادات، وزيادة التصاعدية في الضرائب، وإعادة توجيه النفقات نحو الإنفاق في المجالات الحيوية الصحية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية. ومن شأن ارتكاز السياسات على أطر موثوقة متوسطة الأجل والالتزام بأعلى معايير شفافية الدين أن يساعدا في هذا الخصوص، عن طريق احتواء تكاليف الاقتراض والحد من المخاطر على المالية العامة.

وعلى الساحة الدولية، ينبغي للبلدان في المقام الأول أن تعمل معاً لضمان نشر اللقاحات على نطاق واسع في أنحاء العالم. وتسعى حالياً شركات تصنيع اللقاحات لإنتاج ثلاثة أضعاف مستوى إنتاجها من اللقاحات في السنة العادية. ولا غرابة إذن في أنها تواجه تحديات كبرى، بما في ذلك اختناقات توريد مدخلات الإنتاج. وتتسم كذلك فرص الحصول على اللقاح بالجور البالغ، فالبلدان مرتفعة الدخل التي يشكل سكانها ١٦٪ من سكان العالم قامت بشراء ٥٠٪ من جرعات اللقاح مسبقاً. وسوف يتعين على بلدان العالم العمل معاً لفك اختناقات إنتاج اللقاحات، ورفع معدلات إنتاجها، وإتاحة فرص الحصول عليها للجميع، بما في ذلك

من خلال تمويل آلية "كوفاكس" التي يعتمد عليها كثير من البلدان النامية اعتمادا شديدا في الحصول على الجرعات، وتجنب فرض الضوابط على صادراتها.

وينبغي كذلك أن يواصل صناع السياسات التأكد من إتاحة فرص الحصول على السيولة الدولية. وينبغي للبنوك المركزية الكبرى توفير إرشادات واضحة بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها في المستقبل مع إتاحة الوقت الكافي للاستعداد حتى يمكن تجنب حدوث نوبات من الاضطراب من نوعية الاضطراب الذي صاحب إعلان العودة للسياسة النقدية العادية في ٢٠١٣. وسوف تستفيد البلدان منخفضة الدخل من زيادة التوسع في تطبيق التعليق المؤقت لمدفوعات سداد الديون في ظل المبادرة المعنية بتعليق مدفوعات خدمة الدين ووضع "الإطار المشترك" الذي أعدته مجموعة العشرين موضع التنفيذ بغية إعادة هيكلة الديون على نحو منظم. وسوف تستفيد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل من عملية التخصيص الجديدة لحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى استفادتها على نحو استباقي من خطوط التمويل الوقائي التي يتيحها الصندوق، مثل "خط الائتمان المرن" و"خط السيولة قصيرة الأجل".

وحتى مع اتجاه الأنظار كلها نحو الجائحة فمن الضروري إحراز التقدم في تسوية التوترات التجارية والتكنولوجية. وينبغي كذلك أن تتعاون البلدان بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والرقمنة، وتحديث النظام الدولي لضريبة الشركات، وبشأن إجراءات الحد من نقل الأرباح عبر الحدود، والتحايل الضريبي، والتهرب الضريبي.

لقد شهدنا على مدار السنة الماضية ابتكارات كبيرة في السياسة الاقتصادية وزيادة هائلة في الدعم على المستوى الوطني، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة التي كانت قادرة على تحمل تكاليف تلك المبادرات. وهناك حاجة في الوقت الراهن لبذل جهود طموحة مماثلة على المستوى متعدد الأطراف، بالإضافة للدعم الكبير المقدم حتى الآن من صندوق النقد الدولي لعدد من البلدان بلغ ٨٥ بلدا أثناء الجائحة. وبدون بذل جهود إضافية لإعطاء فرصة عادلة لكل الناس، فقد تتسع فجوات المستويات المعيشية بدرجة كبيرة فيما بين البلدان، وقد ينعكس مسار اتجاهات الحد من الفقر على مستوى العالم التي استمرت عقودا طويلة.

غيثا غوبيناث

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث